أكد أن البلاد لاتتحمل مزيداً من المهاترات والتكسب الانتخابي

المناور: وحدتنا الوطنية خط أحمر لن نقبل بتجاوزه

■ الطعن في المذاهب أمر خطير ولا وصاية لأحد على آخر فالناس أحرار ■ أنا محسوب على الكويت بسنتها وشيعتها وحضرها وبدوها

كتب مصطفى كامل

دعا مرشح الدائرة الرابعة المحامي عبداللطيف المناور الكويتيين بالتمسك باللحمة الوطنية في ظل الظروف السائدة التي تمر بها البلاد منتقدا اسلوب التكسب الانتخابي عبر مهاجمة المعتقدات والمذاهب مشيرا الى انة لاينتمي الى اي حزب او تيار.

وقال انني محسوب على الكويت بسنتها وشيعتها وحاضرتها وباديتها جاء ذلك خلال افتتاح المناور لمقرة الانتخابي الكائن في الفروانية مساء امس الاول وسط حضور حاشد تقدمهم والدة العم عباس المناور.

وقال ان هذة الإنتخابات اعتيادية لم يختلف فيها شيء من ناحية الانتخاب او الترشيح ما تغير هو فقط الية التصويت من اربعة اصوات الى صوت واحد ورسوم الاشتراك من 50 الى 500 دينار ولكن بالنسبة الى مواد الدستور فلم تختلف وهي مازالت علية منذ عام 1961 حتى اليوم 183 مادة لم تتغير او تعدل.

واضاف ان عدد المرشحين في الانتخابات كبير من الرجال والنساء حانا الناخبين على المشاركة قائلا ان المقاطعة تعني عدم المشاركة وفي الانتخابات السابقة في فبراير 2012 اشترك 56 الف ناخب ولم يشترك فيها حوالي 50الف ناخب فكانت هي اكبر مقاطعة مرت على الدائرة الرابعة والحديث يجري عن مقاطعة قد لاتحدث في الاول من ديسمبر علما بانها حق لم يريد ذلك ونحن لانصادر حقهم في هذا الامر.

وقال المناور انة يسعى الى تفعيل الاسس الدستورية من ناحية الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وتنويع مصادر الدخل مشيرا الى ان مشاركة المراة في الانتخابات فاعلة وشدد المناور على انه لاينتمي لاية احزاب سياسية وقال انا محسوب على الكويت بسنتها وشيعتها وحاضرتها وبدوها وبدو وسنة وشيعة ولاأتبع احد وقال ان الساحة السياسية تشهد هذه الايام جدلا كبيرا نتمنى ان لاتكون الانتخابات ساحة حرب بين فريق واخر بل هي مساحة للتفكير والمراجعة حتى يتبصر الناخب لمن يدلي بصوته خاصة وان الصوت اليوم اصبح اعز من ذي قبل اربع مرات حيث رات القيادة السياسية ان تصدر مرسوم الضرورة وفقا للمادة 71 التي اجازت لصاحب السمو رئيس الدولة ان يستخدم هذه المادة من صلب الدستور الكويتي واشار ان الجدل الذي يدور حول قانونية ودستورية هذه المادة وانا اخص انسان يتحدث في هذا المقام عن دستورية المادة كوني محاميا للحكومة منذ 16 عاما واعمل في القسم الاستشاري للدولة فالامير استخدم ادواته الدستورية وفقا للدستور ولم يقفز على اي مادة من مواد الدستور ولم يعمل كما تطرق البعض مع الاسف الشديد اذ قبل ان الحكومة واتباعها داسو في بطن الدستور وهذا كلام غير صحيح ولايوجد اجماع على مادة واحدة اضافة الى ان المادة 71 تنص على انه يجوز لرئيس الدولة استخدام الضرورة اثناء انعقاد البرلمان او اثناء حلة متى ما استدعت تدابير الضرورة ذلك والمعقب السياسي على صاحب السمو هو البرلمان حيث يعرض المرسوم خلال 15 يوما في حال انعقادة او مع اول جلسة للمجلس بعد الانتخاب وفي كلا الحالين للنواب خيارين اما الموافقة علية او برفضة مشيرا الى ان المحكمة الدستورية اصدرت في العام 1982 حكما شهيرا اذ قالت ان للامير السلطة المطلقة في اصدار المراسيم وللنواب الكرام حق الموافقة او الرفض فقط لاغير وان من يتحدث ان المحكمة تطرقت الى اشياء لم يطلبها الخصوم فهذا محض افتراء وهذة طبيعة البشر ان جاز لهم الحكم انثوا علية واعتبروه اية منزلة وان لم يات على اهوائهم كفروا فية فالانتخابات ايها الاخوة ليست حرب بين فريق واخر لكنها مساحة للتفكير والمراجعة والكويت لم تعدل فيها مادة واحدة والدستور محفوظ منذ عام 1961.

وانتقد المناور السلبيات المرافقة للخدمات الاجتماعية والتعليمية والاسكانية وفي مجال التوظيف وفي مرافق الدولة المختلفة وقال ان التعليم في البلاد مجاني وفق الدستور بمواده 13 و40 وتنصان على ان التعليم حق لكل كويتي لكنها لم تتطرق الى جزئية داخل الكويت وخارجها ومن ايجديات العمل البرلماني تفعيل نصوص مواد الدستور مشيرا الى ان الدولة تقوم بابتعاث اصحاب النسب المرتفعة للدراسة في الخارج او الابتعاث الداخلي متسائلا عن مصير الطلبة الذين لم يحالفهم الحظ في تحقيق هذه النسبة فما هو مصيرهم في ظل عجز الجامعة والمعاهد عن استيعابهم منوها بان دول الخليج تقوم بارسال طلبتها على نفقتها والكويت لاتقل مكانة مادية عن شقيقاتها الامر الذي يظطر اولياء الامور الى ارسالهم الى التعليم في الخارج على نفقاتهم الخاصة في الدول الاوروبية وروسيا والهند والقليين رغم ظروفهم المادية الصعبة كون الاغلبية من المتقاعدين الامر الذي يضطرهم للجوء الى المبرات الخيرية والشخصيات الكريمة للحصول على ما يعينهم لتعليم ابنائهم رغم ان هذه المواد الدستورية كفلت لهم حق التعليم سواء داخل او خارج الكويت دون استجداء من احد واشار المناور الى انة تشرف بمقابلة سمو الامير حيث قدم لة مذكرة تشمل 286 اسما لطلاب كويتيون يدرسون في الخارج في روسيا والهند والطبين على نفقتهم الخاصة وبعد مرور سنوات على دراستهم فوجؤوا بقرار الوزيرة السابقة موضي الحمود بالغاء الاعترافات في هذه الجامعات بالر رجعي مشيها ذلك بحالة الاعدام وقال ان وزارتي التربية والتعليم العالي مهملتين منتقدا موقف المجلس السابق ولجانة من هذه الواقعة واوضح انه تلقي اتصالا من المسؤولين بالموافقة على اقتراحة بانشاء محفظة لدعم الطلبة الدارسين في الخارج شاكرا صاحب السمو والحكومة على استجابتهم السريعة وطالب المناور الحكومة بتاجير مبان لتحل مشكلة استيعاب الطلبة مع عمل متوار بانشاء جامعات متخصصة وزيادة المقاعد الدراسية وقال المناور ان من اول اولوياته في حال وفق في الوصول الى المجلس القادم هو الصحة العامة للمواطنين واشار الى ان المادة 15 من الدستور اشارت الى ان الدولة تعتى بالصحة العامة للمواطن عبر توفير رعاية صحية كريمة لكننا نتفاجا بلجوؤ الكثير من المواطنين الى العيادات الخاصة او السعي للسفر لطلب العلاج في الخارج رغم التمييز في هذة الادارة لافتا الى ان المشكلة الكبيرة تكمن في ضعف التشخيص وقال ان احدى الحالات وهو رجل ارسل الى لندن للعلاج بتقرير طبي وفق تشخيص انة يعاني من سرطان في الرحم!! مشيرا الى ان هذة الحالة جزء بسيط من اخطاء كثيرة وكبيرة مطالبا بالتعاقد مع مكاتب استشارية عالمية لمعاونة الكوادر الطبية بدل السعي الى توسعة الطاقة السريرية للمستشفيات حتى يحصل المواطن على خدمة صحية متخصصة وانتقد المناور الية التوظيف في ديوان الخدمة المدنية ومعاناة اصحاب الشهادات العليا وغيرهم في الحصول على وظيفة لافتا الى ان الكويتي يجب ان يتوظف فورا حال تقدمة الى اية جهة يرغب بها وطالب كذلك بانشاء هيئة لتوظيف الكويتيين المتقدمين للقطاع النفطي مع توفير البرامج المتطورة لهم لتنمية مهاراتهم وكفائتهم كما هو معمول بة في دول الخليج.

وطالب المناور بالغاء التشريعات التي تحد من حصول الموظف على رخصة تجارية وقال ان دول الخليج لاتمانع من منح المواطنين الرخص التجارية بصرف النظر عن كون المتقدم موظف حكومي ام لا كون هذا الامر يساهم في انتعاش الحالة الاقتصادية للمواطن الذين بان تحت وطأة القروض وفوائدها المركبة والتي هددت عدد كبير منهم بالدخول الى السجون على الرغم من المخالفة القانونية للبنوك حيال ذلك مطالبا بحل جذري لهذة المشكلة وقال ليس العيب ان نخطا ولكن كل العيب هو الاستمرار في الاخطاء فالمطلوب هو تفعيل قوانين وزارة التجارة لمصلحة المواطن وشدد المناور الى سعيه في حال دخولة المجلس القادم الى المطالبة برفع سقف القرض الاسكاني الى 150000 دينار نظرا للارتفاع الكبير في اسعار مواد البناء وقال مما يؤسف لة هو غياب دور الملحق التجاري في سفاراتنا في الخارج فنحن الدولة من دول قليلة لايوجد في سفاراتها في الخارج ملحق تجاري يراقب حقيقة الاسعار للمواد التي يتم توريدها الى البلاد كما انتقد الاجراءات الادارية في المؤسسة العامة للتامينات بشان استيفائها فوائد مادية على المتاخرين عن سداد اقساط القروض لبعض المتقاعدين.

حضور كبير لمقر عبداللطيف المناور

المناور متحدثا خلال افتتاح مقره الانتخابي (تصوير: محمود عبيد)

■ نسعى إلى تفعيل الأسس الدستورية من ناحية الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية

جانب من الحضور

افتتاح المقر شهد اقبالا كبيرا من المؤيدين

مهاوش: آن الأوان لتأخذ المرأة حقوقها غير منقوصة

أشاد مرشح الدائرة الخامسة فالح صالح مهاوش باهتمام صاحب السمو أمير البلاد بالمرأة واتاحة الفرصة لها لتكون نائبة ووزيرة وسفيرة لافتا إلى مدى حكمة سموه وأسلوبه الراقي في التعامل مع شعبه مؤكدا ان كلمات أميرنا المفدى تجدد بداخلنا الأمل فسموه كما عهدناه نعم الحاكم الذي يحقق المعادلة الصعبة في العالم كله بسهولة متقطعة النظير من خلال التاكيد على أن الحاكم قريب من رعيته حيث يقف على مسافة واحدة من الجميع ولديه القدرة على استيعاب جميع المواطنين في قلبه الكبير، فقد رسخ سموه سياسة الباب المفتوح ويجمع بينه وبين شعبه حب الوطن والولاء له.

وأضاف مهاوش خلال ندوته النسائية اول أمس في قاعة صباح السالم حيث احتشدت المئات من نساء الدائرة الخامسة قائلا ان حل قضايا المرأة من أهم أولوياته فلازالت حقوق المرأة الكويتية منقوصة ولازالت حتى الآن محرومة من الكثير من المناصب القيادية رغم أن الدستور الكويتي ساوى بين المرأة والرجل إلا أنها حتى الآن لم يتم تمكينها من المناصب القيادية بشكل عادل، فلازالت نسبة توليها المناصب القيادية لا تزيد عن 10 في المئة، ولذلك فالمرأة تعتبر إلى حد ما محرومة من العدالة الوظيفية.

وشدد على ضرورة تنمية دورها وتفعيله في المجتمع وتمكينها من المناصب القيادية أسوة بالرجل، مطالبا بضرورة منحها الحقوق الكاملة التي تستحقها من مجتمعها التي تكن له كل الحب والولاء وفي مقدمة تلك الحقوق منح الجنسية لأبناء المطلقات والأرامل الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين من غير محددي الجنسية والوافدين.

وقال مهاوش انه آن الأوان لتأخذ المرأة حقوقها كاملة غير منقوصة، مشيرا إلى أن هناك ما يقارب 60 الف كويتية تعاني، حيث أن عدد المواطنات المتزوجات من جنسيات أخرى أو من غير محددي الجنسية «البدون» يزيد عن 12 الف كويتية، بينما تجاوز عدد الكويتيات المطلقات 27 الفا و500، و عدد الأرامل الكويتيات يزيد عن 21 الفا و200 أرملة، وفاق عدد الكويتيات اللاتي بلغن سن الـ 40 عاما، دون أن يتم لهن الزواج 8600 امرأة، لافتا إلى أن قضاياهن قضايا عادلة يسهل حلها خاصة في ظل توجه الحكومة إلى حل جميع مشاكل المرأة بناء على التوجيهات السامية لأمير البلاد.

ولفت مهاوش إلى أن الدستور الكويتي كفل للمرأة حقوقها ولم يميز بينها وبين الرجل، الا أن مرسوم القانون رقم 15 لسنة 1959 الخاص بالجنسية أغفل حق المرأة الكويتية، وحرمها أبسط حقوقها بإعطاء أولادها الجنسية الكويتية، ومن ثم حصولهم على حقوقهم الكاملة في التعليم والصحة والإسكان وسواها من حقوق، وهو ما يتعارض مع مواثيق حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي تؤكد جميعها عدم التمييز بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.

وبين مهاوش انه وفي أغلب الأحيان تفقد المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي أو أجنبي أبناءها في حالة الطلاق، لأن القانون لا يقف بصفها.

■ لابد من تعديل القوانين الإسكانية لتضمن حقوق النساء في توفير الرعاية

■ نستغرب السماح بكفالة السائق والخادم وعدم السماح للمرأة بكفالة زوجها

فالح مهاوش

طالب الناخبين بحسن الاختيار

الشطي: الكويت تمر بمنعطفات تاريخية تتطلب تضافر الجهود لإعادة التفاؤل

دعا مرشح الدائرة الأولى لواء متقاعد خالد عيسى الشطي الناخبين لوضع اللبنة الأولى لكويت المستقبل عبر المشاركة والادلاء باصواتهم وحسن الاختيار داعيا المولى عز وجل ان يجنب للكويت ابنائها المخلصين وان يكون هذا التاريخ يوما فارقا في مسيرتها.

واضاف الشطي خلال تصريح صحافي «علينا جميعا العمل من أجل ان يحيا المواطن حياة كريمة» مضيفا «من اهم المرتكزات التي انطلق منها هي تعزيز مبادئ النزاهة والأمانة والشفافية ومكافحة الفساد وضرورة المحافظة على المال العام وتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ مقوماتها ومحاربة الفئة احترام الدستور والقانون وإرساء دولة المؤسسات والمحافظة على الحقوق الأساسية والحريات العامة». وتابع «المسؤولية الآن تقع على الناخب الذي سيدلي بصوته الوحيد لمن يستحق، وعلى الناخب ان يختار وفق معايير موضوعية، وان يضع نصب عينه مصلحة الوطن، فمن سيشكل المجلس القادم هم الناخبين، وعلى نواب المرحلة القادمة ترجمة اطروحاتهم الي واقع يلتمس حاجات المواطن بعيدا عن لغة التشنج والمزايدات التي لا طائل منها».

خالد الشطي

وتساءل «ماذا جني المواطن خلال المرحلة الماضية ؟ مؤكدا ان الأصل العام لاي نهضة تنموية هو الإستقرار وقيام كل سلطة من سلطات الدولة بواجبها على نحو الذي وضحه الدستور في مادته الـ50 والتي نصت على ان نظام الحكم يقوم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور. » واضاف في تصريح صحافي».